

## انحراف الأحداث في الوطن العربي بين البيئة الاجتماعية وتوجهات الأسرة الحديثة

د.فريدة بلفراق  
جامعة باتنة

المخلص

يعتبر انحراف الأحداث من أخطر الظواهر التي تواجهها المجتمعات العربية، على اختلاف بيئاتها الاجتماعية والاقتصادية وحصيلة مؤثرات داخلية وخارجية، نظرا لأسباب عدة وأبرزها انسلاخ الأسرة من هويتها الحقيقية وتحليلها عن كثير من مقوماتها الأساسية وسقوطها في متاهات التبعية والدخول في بوتقة الحضارة الجديدة المستوردة من هنا وهناك والغربية منها على وجه الخصوص، ناهيك عن تأثيرها بالمتغيرات الحاصلة على مستوى القيم الاجتماعية الوافدة بحكم انفتاح العالم على بعضه البعض، مما أدى إلى ظهور تصرفات جديدة ومشاكل متعددة تنخر أواصر الأسرة، والتي بدورها تمثل العامل الأساس لتفتت الكيان العائلي وهدم المقومات، وبالتالي التسبب في انحراف و جنوح الأطفال كل حسب الظروف التي يعيشها.

Résumé

La délinquance juvénile est l'un des phénomènes les plus dangereux que rencontrent les sociétés arabes, dans toute leur diversité social et économique, et le résultat des influences internes et externes, pour plusieurs raisons, notamment la rupture de la famille avec sa véritable identité et l'abandon de la plupart de ses composants de base et sa rentrée dans une labyrinthe de dépendance et un creuset de nouvelles civilisations importés d'ici et là, et plus particulièrement celle venant de l'occident d'autant plus l'impact des changements qui se produisent au niveau des valeurs sociales exotiques d'après l'ouverture au monde, qui a conduit à l'émergence de (nouvelles actions) nouveaux comportements et de multiples problèmes qui affligent les liens de la famille, qui est à son tour un facteur clé pour briser l'entité de la famille et démolir ses attributs, et causant ainsi la déviation de l'enfant à la délinquance, chacun selon les conditions vécues.

X

كثيرا ما تكون البيئة المحيطة بالفرد سواء الداخلية، التي تمثلها الأسرة بالدرجة الأولى، أو الخارجية المتمثلة في المجتمع الأساس الذي تنبني عليه سلوكيات الإنسان، وتتبلور فيه اتجاهات شخصيته.

فإنسان لا يولد شريرا أو مجرما بالطبيعة أو بالفطرة كما جاء في تنظير الفيلسوف "لبمروزو" وإتّما الأسباب البيئية وانعدام الجو النفسي، والمناخ الملائم للتربية والتوجيه، أو الرعاية السليمة هي التي تسهم في صقل الفرد وفقا للقيم التي تغرسها الأسرة والمجتمع فيه، وجعلها مرجعية له بتقاليدها وعاداتها، وانتماءاتها الحضارية.

ومن هنا تتضح مدى أهمية وخطورة دور الأسرة والمجتمع في حياة الحدث، أين تتباين مشكلات الأطفال والشباب وأماط سلوكياتهم باختلاف البيئات الدينية، والثقافية، والاقتصادية، ومؤثرات المحيط الخارجي من الثقافات الوافدة من الشرق والغرب، سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب فيما يصدر من تصرفات منافية للقيم الأخلاقية، والمجتمع والدين.

وتعتبر المشاكل الأسرية أول دافع لجنوح الأحداث، وأكبرها إلى اتخاذ سبل الهروب من الواقع نحو عالم الجريمة، وتعاطي المخدرات، والانتحار، والتخلي عن كل القيم البناءة، أملا في العثور على متنفس للخروج من الواقع المعيش، وعليه فإنّ هذا البحث الذي سيقدم في هذا الموضوع سي طرح عدة إشكاليات منها ما يلي:

- مدى تحول الأسرة العربية في ظل المتغيرات الجديدة؟
- كيف تعالج المجتمعات التفكك الأسري وظاهرة الطلاق لاجتناب الانحراف؟
- ما هي أسباب انحراف الأحداث والشباب؟
- ما هي سبل معالجة جنوح الأحداث من الناحية النفسية، الاجتماعية، والقانونية؟

أولا: مدى تحول الأسرة العربية في ظل المتغيرات الجديدة.  
إنّ الوقت الراهن تتفجر ساحاته الإعلامية بتدقيق إعلامي يتضمن الصور الجذابة والرؤى الخادعة، إذ يزداد التدفق كثافة مع خطر تداعي المناعة الثقافية في المجتمعات العربية، والترويض الفكري المستمر والتقبل والتهاون، وتدني الثقة بالنفس، وكلّ هذه التشكيلات والضغوط النفسية، فضلا عن الدعم الإعلامي المعادي لها، لا يبقى للإنسان إلا ترك سؤاله عن أي شيء والرضوخ بنفس منهزمة.

وقديما قال ابن خلدون: "إنّ المغلوب والضعيف يميل إلى تقليد الغالب والقوي في ملبسه ومعيشته، وإذا علمنا أنّ هناك الكثير من الشرائح الاجتماعية (أطفال، شباب، شيوخ) لا تملك ثقافة تحليلية لما تستلمه من البرامج الإعلامية المبتوثة أمامها، وأمام عدم امتلاك البديل الآخر، مما يجعلها عرضة للضياح والانقياد أو العيش بازواجيات متعددة في العقلية والسلوك والقيم، لذلك يتعرض وعينا الاجتماعي لمخاطر كبيرة ينبغي الالتفات إليها<sup>(1)</sup>

فالتغير الاجتماعي ظاهرة عالمية لم يفلت منه أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، ومنها المجتمع العربي الذي يعيش مرحلة حضارية معقدة، وسط تغيرات وتحولات إقليمية ودولية عديدة، فضلا عن ما يلف المنطقة العربية من مخاطر وتحديات سواء في الاقتصاد أو في التهديد المباشر من قبل قوى العدوان، كذلك ما يواجهه هذا المجتمع من مخاطر العولمة في كافة مجالاتها<sup>(2)</sup>، والمخاطر الثقافية الوافدة بتأثير وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي بمقتضاها وبالتقنية المتطورة أصبح العالم قرية صغيرة، وعلى هذا الأساس فإنّ النظر إلى مستقبل الأسرة العربية يجب أن لا ينفصل عن هذا الواقع وما يفرزه من مشكلات اجتماعية وثقافية، واقتصادية ونفسية في الوقت الحاضر والمستقبل على مستوى الأفراد والجماعات.

فالعصر الحديث يتميز باتساع المجال الانتشاري للمعلومات والأفكار، نتيجة التطور الهائل لوسائل تنقل ثقافة المجتمعات إلى بعضها، وقد تأثر المجتمع العربي منذ مطلع القرن العشرين بثقافة الحضارة الغربية، سواء تلك الحضارة التي جاءت عن طريق الاستعمار أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وفي خضم الصراع بين الاستعمار والشعب العربي، ظهرت تيارات فكرية عديدة في المحيط العربي أيقظت لدى الإنسان العربي عوامل التحول والتغيير.

وقد أثرت وسائل الاتصال الحديثة، وبخاصة الفضائيات في بنية المجتمعات العربية ولاسيما لدى الجيل الجديد الذي تعرض لاحتلال واضح

من ناحية التأثير بمصدره الداخلي والخارجي، المصدر الداخلي يشمل القيم والمعتقدات والأفكار، العادات والتقاليد والأخلاق، داخل المجتمع التقليدي الذي يتميز بخصائص اجتماعية ذات بني متناقضة وغمطية، أما المصدر الخارجي فيتمثل في الثقافة الجديدة الوافدة عبر قنوات حديثة، منها وسائل الإعلام وهي ثقافة تروج لقيم ومعايير اجتماعية وأنماط حياتية قد لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي، ولها القدرة على اختراق ثقافة المجتمع.

لذلك تواجه الأسرة العربية مخاطر غزو ثقافي خطير يستهدف تغيير قيمها وعاداتها وتقاليدها، وبالتالي تهديد أمنها الأخلاقي أمام ضعف الرقابة الأسرية على الأطفال والمراهقين والشباب وسط انشغال الوالدين بظروف حياة متزايدة التعقيد.<sup>(3)</sup>

- المشاركة الاجتماعية وتغيير أدوار الأسرة العربية: لقد أجريت مجموعة من الدراسات لدولة الإمارات اهتمت بقضايا متعددة مثل قضية المرأة العاملة، ومن بين تلك الدراسات الميدانية، دراسة وزارة العمل التي أجريت بهدف التعرف إلى الأوضاع المعيشية للأسر التي تستخدم خدما، والتعرف إلى الأدوار التي يقوم بها الخدم داخل الأسرة، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين عمل المرأة وعمل الخدم، والمهم في الأمر هو الوقوف على مؤشرات دواعي استخدام الخدم، والتبدل والتغير الذي يحدث في أدوار جميع أفراد الأسرة، وليس الأم فقط، فوجود الخدم من فئات المربيات والسائقين، والمزارعين يؤدي بالضرورة إلى هذا التحول في الأدوار<sup>(4)</sup>

وقد أشارت الإحصائيات إلى أنّ عدد تأشيرات الخدم يبلغ ما يقرب من 65 ألف تأشيرة سنويا، أي أنّ أعداد الخدم في تزايد مستمر، وأنّ الخدم من الإناث هن من الجنسيات السريلانكية والفلبينية والهندية، إذ يقمن بالخدمة المنزلية والطبخ وقيادة السيارات، وأظهرت نتائج دراسية أنّ هناك استقراراً في عمل بعض الخدم لدى الأسر، إذ إنّ هناك من بلغت سنوات خدمتهم ما يزيد عن عشر سنوات، وهذا مؤشر على أنّ العلاقة

قد تعمقت بين الخدم وأفراد الأسرة ولاسيما الصغار منهم، من جراء المعاشية الطويلة، حيث انتقلت العلاقة بين الخادمة والطفل من علاقة الخادمة إلى علاقة عاطفة وارتباط نفسي، وهذا على حساب علاقة الطفل بأمه، لأنّ فترة بقاء الطفل مع الخادمة تفوق المدة التي يقضيها مع الأم وبقية أفراد الأسرة.<sup>(5)</sup>

ومن النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات حول آثار العمالة الوافدة في مجتمع الإمارات كانت معظمها تدور حول الآتي:

- ضعف علاقة الطفل بأمه بنسبة 91.4 %
- ضعف اكتساب الطفل اللغة العربية بنسبة 89.5 %
- اكتساب الطفل لغة المربية نسبة 77.1 %
- تُغرس في الطفل قيم المربية وعاداتها بنسبة 72.3 %
- تسبب اضطرابات في جو الأسرة بنسبة 76.3 %
- سلب الأسرة فضيلة الاعتماد عن النفس بنسبة 84.8 %
- إدخال قيم وعادات غريبة على الأسرة بنسبة 71.4 %
- إفقاد أعضاء الأسرة جو تعاون متبادل بينهم بنسبة 59.1%<sup>(6)</sup>
- مدى تغيير الأسرة العربية: لقد أثرت الأحداث منذ الحروب والصراعات الداخلية التي مرت بها بعض البلدان العربية كثيرا على نظام الأسرة، وأفرزت مشكلات عديدة مثل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مما أربك نسيج العلاقات الاجتماعية، وأضعفت أو اصر العلاقات الأسرية والقربانية<sup>(7)</sup>

فقد أكدت معظم المؤشرات التي جاءت من الدراسات البحثية، أنّ الأسرة العربية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا خلال العقود الأربعة الأخيرة تحت ظروف التحضر والتصنيع.

كما تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية المعاصرة، وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة هي التي تقوم بجزء منها، كما أصبح لوسائل الإعلام ومنها التلفزيون النصيب الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية في الوقت الحاضر.<sup>(8)</sup>

كما تغيرت اتجاهات الشباب تجاه عدد كبير من القضايا داخل الأسرة العربية وبخاصة عادات وتقاليد الزواج وتكاليفه، فضلا عن تغير السلطة الأبوية داخل الأسرة، إذ أصبح للمرأة نصيب في المشاركة في القرارات الأسرية.

وقد أثرت الحروب والصراعات والأحداث التي وقفت في العديد من أجزاء الوطن العربي تأثيرا كبيرا في بنية الأسرة، وأفرزت هذه الظروف العديد من الظواهر مثل التفكك الأسري والمشكلات الاقتصادية والصحية النفسية، وكذلك أدت إلى زعزعة النظام الاجتماعي.<sup>(9)</sup>

فالأسرة بحكم كونها تعد البيئة الأولى كانت ومازالت وستبقى أهم خلية يتوقف على صلاحها صلاح بقية الخلايا الاجتماعية على اختلاف أجناسها، وتنوع اختصاصاتها إذ إن ما يعرف بالبيئة الثانية أو ما يعرف عادة في الشوارع والأسواق وفي شرايين الحياة الاجتماعية عامة، إنما هو في حقيقة الأمر من إنتاج الأسرة أو ما يسمى في مصطلحات التربية والتعليم بالمدرسة الأولى، ومن هنا كان حرص القرآن الكريم والهدي النبوي على وضع المبادئ السامية الكفيلة بجعل البناء الأسري على غاية من الإحكام<sup>(10)</sup>

ثانيا: المؤثرات الاجتماعية والثقافية على الأسرة.

- تعتبر اللغة الوعاء الفكري للماضي والحاضر والمستقبل فحياتها انعكاس لأصحابها، وترتبط ارتباطا جدليا بالوسط الذي تستخدم فيه، فإذا ارتقى هذا المجتمع ارتقت لغته، وإن تحلّف انحدرت لغته، وهي في ذلك تخضع لمؤثرات اجتماعية كثيرة، كالدين والفلسفة والسياسة وجميع المظاهر الحضارية الأخرى<sup>(11)</sup>، وهناك أيضا مؤثرات على الأسرة تتمثل في ما يلي:

- الغزو الثقافي واللغوي ودورهما في الانحراف: إذ تغيرت معالم كثيرة في الوطن العربي تتعلق بالهوية والانتماء الحضاري والتاريخ الثقافي واللغوي الذي أدى إلى الشعور بالاحتقار للغة الأصلية، وما يقترن بها من قومية وأشياء أخرى متصلة بالأصول في حد ذاتها، إذ مست اللغة المستخدمة

في التعليم المدرسي، وكذا السلع الاستهلاكية التي تحمل أسماء عربية، وامتد ذلك إلى الموسيقى العربية والأزياء العربية أيضا، والأنماط المعمارية والغذاء ووسائل الترفيه، وقد لعبت وسائل الإعلام دور فعال في امتداد تلك الظاهرة، حتى طالت الأطفال واستقطبت اهتمامهم بطريقة فعالة لتوسيع السوق والترويج للسلع الوافدة، إذ إن صغار السن أكثر استجابة للدعوة للتغير والتجديد،<sup>(12)</sup> وجعلهم يتجهون نحو طريق مغاير لمجتمعهم وأعرافهم وتقاليدهم، وحتى قيمهم الحضارية.

- حجم الأسرة و الفقر و دورهما في الانحراف: هناك خلاف واسع في الأدبيات الخاصة بالتنمية ودراسات الفقر، وتوزيع الدخل حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، ويلاحظ في العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن احتمالات الفقر في الأقطار النامية بين العائلات الكبيرة تكون أقوى منها بين العائلات الصغيرة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى أن أفراد الأسرة الكبيرة وأعمارهم صغيرة في الغالب هم أفقر الناس لأنّ الحجم الكبير للأسرة يؤدي إلى الاكتظاظ وتردي نوعية الحياة<sup>(13)</sup>

وهذا ما ينعكس سلبا على سلوكيات الأطفال والشباب، إذ يتركهم الوضع الاجتماعي عرضة للجنوح في أي وقت من الأوقات، إن تهيأت لهم سبل البحث عن تغيير الوضع أو الهروب من الواقع المرير.

حيث يطرح السؤال فيما إذا كان حجم الأسرة يعتبر مشكلة في حد ذاته، أم أنّ هناك خصائص أخرى مثل مستوى السن لأفرادها ومعدلات الإعالة، وعدد العاملين فيها باعتباره يلعب دورا كبيرا؟ وقد أشارت دراسة البنك الدولي، في كون العديد من الأسر الفقيرة ترى أن إحدى الوسائل المهمة للخروج من دائرة الفقر هي من خلال زيادة عدد الأطفال، لأنّ هذا يعني زيادة عدد العاملين في الأسرة مستقبلا، كما أنّ في ذلك تعويض لمستويات الوفيات المرتفعة بين الفقراء عادة، ويعتبر وجود عدد كبير من الأطفال أحد وسائل الضمان للوالدين حين وصولهم إلى سن الشيخوخة<sup>(14)</sup>

لذلك تفاقمت مشاكل العالم الإسلامي والعربي وأصبحت جد معقدة منذ أن زاد في حدتها المحيط الدولي عن طريق الاستعمار، والاستعمار

الجديد وعالمية الاقتصاد، وإقامة نظام اقتصادي دولي بحف ومصحة البلدان القوية، والسيطرة الثقافية والتكنولوجية المدعمة بالغزو الإعلامي والتفوق العسكري، أمام ما ينخر العالم العربي والإسلامي اليوم من شقاق وصراعات، بالإضافة إلى كوارث التخلف والفقر وسوء التغذية والأمراض والجهل التي تزيد في حدة البؤس المادي والثقافي والمعنوي<sup>(15)</sup>

- الأمية ودورها في الانحراف: نظرا لضعف تعليم الوالدين وقلّة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر (العمل المنزلي أو في المزرعة) من أجل مستقبل أفضل، فإنّ الأولاد يكونون أيضا غير متعلمين، مما يعزز استمرار ظاهرة الفقر والامية من جيل لآخر ضمن العائلة الواحدة<sup>(16)</sup>، وهكذا تبقى العائلة تدور في حلقة مفرغة مآلها الانهيار أو التفكك أو الانتحار.

ثالثا: التفكك الأسري وظاهرة الطلاق ودورهما في انحراف الأحداث: لا شك أنّ التفكك الأسري هو أخطر أسباب الانحراف لدى الأحداث في العالم بصفة عامة، وفي المجتمعات العربية بصفة خاصة، لما يشكله وضع الانهيار وحرمان الطفل من أبويه أو أحدهما من ثغرات تؤدي إلى توترات نفسية واجتماعية.

ويترتب عن التفكك نقص الإشراف العائلي للوالدين، وهنا يكتشف الطفل المتروك لذاته أنّه ليست عليه أية تأثيرات ضبطية وقائية، كما أنّه بعيد عن التأثيرات التربوية، وهذا له آثاره السلبية في تصرفات الطفل المتجه نحو سلوكيات غير اجتماعية للحصول على ما يرغب فيه.<sup>(17)</sup>

والتفكك الأسري ناشئ عن عدة عوامل، منها مرض أو غياب أحد الوالدين أو وفاة أحدهما، أو تعدد الزواج أو الطلاق، إذ يعتبر ذلك من أخطر الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والمشاكل والإضطرابات بين الوالدين، مما ينعكس سلبا ومباشرة على حياة الأطفال.

- الطلاق وأثره في انحراف الأحداث: الطلاق هو انفصال الوالدين وانهيار التماسك العائلي والبناء الاجتماعي للأسرة، وزوال مقومات وجودها،

وقد يترتب عليه حرمان الأطفال من استكمال تعليمهم أو عدم تكيفهم مع المجتمع الخارجي، بل يؤدي بهم في بعض الأحيان إلى الانحراف عن السلوك العام للمجتمع<sup>(18)</sup>.

وقد استفحلت ظاهرة الطلاق في المجتمعات العربية بشكل يلفت الانتباه، أمام عجز التصدي لها والحد منها رغم التشريعات والنصوص القانونية التي وضعت من قبل الدول لتسوية الأوضاع الاجتماعية، لمحاولة التقليل من مخاطر هذا الانفصال على الأسرة والأطفال بالدرجة الأولى، في ظل ما وضع من حقوق وواجبات بالنسبة للآباء مثلما فعل المشرع الجزائري في قانون الأسرة على غرار بعض التشريعات العربية الأخرى.

رابعاً: ظاهرة انحراف الأحداث في الأسرة العربية:

من الضروري أن نوضح منذ البداية مفهوم جنوح الأحداث juvenile delinquance إذ أن كلمة جناح délinquance قد استخدمت أساساً للإشارة إلى أفعال الأحداث، والتي نعتبرها جرائم إذا ما ارتكبتها الراشدون مثل احتساء الخمر وقيادة السيارة، هذا بالإضافة إلى حالات المروق وخروج الحدث عن سلطة والديه، وهي الحالات التي تشير إلى أن الحدث في حاجة إلى رعاية ووقاية.

وبذلك نجد أن الجنوح شامل لفئات سلوكية متنوعة، وهذه الأفعال التي يشتمل عليها الجنوح تختلف من مجتمع إلى آخر،<sup>(19)</sup> وهناك اختلاف نسبي بالنسبة لتحديد عمر الحدث الذي يرتكب أفعالاً دون مستوى جرائم الكبار من ناحية، أو أفعالاً بمستوى جرائم الكبار من ناحية أخرى.

وقد حددت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسؤولية الجنائية في البداية بثمانية سنوات ثم رفعتها بعد ذلك إلى عشر سنوات في عام 1965، وعندما يرتكب الأحداث أفعالاً انحرافية وهم في عمر ما بين 14 إلى 17 عاماً يعتبرون داخل فئة الجنوح ويحاكمون في محاكم خاصة بالأحداث، أما من هم في عمر ما بين 17 إلى 21 فيعتبرون مذنبين صغاراً young offenders، وقد روعي تمييز هذه الفئة عن فئة المذنبين الراشدين adult offenders، وهنا يعتبر جنوح الأحداث خاضعاً لفئات قانونية، والواقع

أن تصنيف الأحداث لفئات معينة من حيث المسؤولية الجزائية عملية مختلفة بين المجتمعات<sup>(20)</sup>، مع التقارب بين الدول في تحديد السن القانونية للحدث، والتي تتراوح ما بين الثامنة إلى الثامن عشر، في الدول العربية أيضاً، وعادة ما تعيدنا الأحداث أو المواقف إلى الماضي لأخذ الحكم والعبر من الفلاسفة والعلماء، وقد استوقفنا وضعية الأسرة العربية وبالأخص الطفل العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة في شتى صور الحياة، للعودة إلى مقولة ابن خلدون في مقدمته التي جاء فيها "أنّ المغلوب مولع أبداً، بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ومحلته، وسائر أحواله وعوائده"<sup>(21)</sup> وهي رسالة استفهامية لمقاربة وضعية ثقافة الطفل العربي في عصر العولمة والمعلوماتية، وإذا كان ابن خلدون قد اكتفى بالقول بأنّ المغلوب مولع بالإقتداء بالغالب فإنّ الثنائية المعاصرة تبيح القول بأنّ المغلوب أو المقهور مضطر ومدفوع إلى الإقتداء بالغالب في ظل تقلص الدور الثقافي للأسرة وحتى المدرسة، واتساع دور الاتصال ووسائله عبر الفضائيات والبث المرئي وشبكات الانترنت والهواتف المحمولة<sup>(22)</sup>.

- التعريف القانوني لانحراف الأحداث: فمن الناحية القانونية يعتبر الصغير الذي يقل عمره عن سن معين وهو 18 سنة منحرفاً فقط إذا حكمت محكمة الأحداث بهذا، وهذا يعني أنه قد ارتكب فعلاً أو أعمال معينة تخالف القانون أو شريعة أو نظام المجتمع.

واصطلاحاً يشمل المنحرف أيضاً الأطفال العاجزين أو معتادي الخروج على الطاعة والهروب من المنزل أو المدرسة، والأطفال الذين اعتادوا السلوك بطريقة تعرض أخلاق أو صحة النفس أو الغير، وهناك أطفال كثيرون يمارسون سلوكاً منحرفاً ولكنهم لا يعتبرون منحرفين رسمياً ماداموا لم يقدموا إلى المحكمة.<sup>(23)</sup>

وقد عرّف الحدث في قرارات حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة، حيث عاجت الحلقة هي الأخرى موضوع تعريف الحدث على ضوء تحديد السن وطبيعة الفعل.

1- فيما يتعلق بالسن تقرر بأغلبية الآراء أنه يجب أن يعتبر حدثا كل إنسان ذكر أو أنثى لم يبلغ بعد سن 18 كاملة، محتسبة طبقا للتقويم الميلادي.

2- فيما يتعلق بطبيعة الفعل فإنه يشتمل صورتين اثنتين.

أ- الحالات التي يرتكب فيها الحدث عملا يعاقب عليه القانون.

ب- الحالات التي يكون فيها الحدث محروم من العناية الكافية أو محتاجا إلى الحماية والتقويم، ومن أمثلة هذه الحالات: إهمال الوالدين أو الأمناء عليه، وسوء التربية والتشرد، ومزاولة مهنة أو عمل مخل بالأداب والعجز الجسماني أو العقلي.

وحسبما ورد حديثا في حلقة دراسات الشرق الأوسط وجوب التوسع في اختصاص محاكم الأحداث، وذلك لحماية محاكم الأحداث وذلك لحماية الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها.

وقد تقرر في هذا الصدد بأنه يجب عدم التفرقة بين الأحداث المنحرفين والأحداث المشردين والأحداث الذين يستدعي سلوكهم تطبيق الوسائل الوقائية والإصلاحية عليهم<sup>(24)</sup>.

ويظهر التوسع في مصطلح جنوح الأحداث على سبيل المثال في بعض القوانين بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تدرج الظروف التالية تحت التكييف القانوني لجنوح الأحداث، الاعتياذ على الهروب، انعدام الأمل في الإصلاح، المروق على سلطة الآباء أو الأوصياء، التغيب عن المنزل بدون إذن، الاعتياذ على استخدام الألفاظ البذيئة أو اللغة المبتذلة، تدخين السجائر الخ من السلوكيات غير اللائقة<sup>(25)</sup>.

- أسباب السلوك الانحرافي وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

- الفقر وعلاقته بالجنوح: لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية منذ عهد طويل بأنّ الفقر هو السبب الرئيسي لكل سلوك مضاد لروح المجتمع أو متناقض معها، لأنّ العديد من الأسباب يسهم في ظهور الفقر، ولكن أهم هذه الأسباب هي الظروف السياسية والاقتصادية، وتربية المواطن على تحمل المسؤولية الاجتماعية هي الحل الوحيد لهذه المشاكل، ومن الصعب

أن يتحمل الإنسان هذا النوع من الحياة لفترات طويلة، ففي معظم الوقت وخاصة في ظل البطالة عاشت ملايين الأسر بمدخيل أقل مما يضمن لها الحياة الكريمة<sup>(26)</sup>.

- الظروف السكنية للأسرة وعلاقتها بالجنوح: إن عدم توفر السكن الملائم للأسرة وعدم كفاية مرافقه وازدحام السكن الضيق بأسرة كثيرة العدد كلها أمور تجعل الطفل يفتقد حاجته إلى المعيشة الطبيعية المرحة التي تحبه في بيئته، فضلا عن أنه يفتقد أيضا في جو الازدحام حاجته إلى الرعاية<sup>(27)</sup>.

وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن البيئة المادية للجماعة، بما تتضمنه من الفراغ المسموح باللعب فيه، أو نوع الأدوات الترويحية الموجودة تؤثر تأثيرا كبيرا على بناء الجماعة، فالمسكن الضيق مع كثرة عدد أفراد الأسرة يجرم أفرادها بوجه عام، ويجرم أطفالها بوجه خاص من الحيز المكاني اللازم لنموهم عن طريق اللعب داخل المسكن، وهنا يؤثر البيت كمقوم مورفولوجي في شخصية الناشئين الصغار، فإذا هبط نصيب الفرد من الحيز المكاني المعقول للنمو النفسي والاجتماعي، أدى ذلك إلى ضمور في مقومات الشخصية الاجتماعية للحدث، وأحس بقوة غلبة تدفعه إلى الانطواء تحت لواء جماعات الرفاق في الأزقة والطرقات،<sup>(28)</sup> وهذا ما يدخله في مسالك الانحراف.

- العوامل الأسرية وعلاقتها بالجنوح: نتيجة للتغيرات التكنولوجية، والاكتشافات العلمية، هناك تغيرات طرأت على حياة الأسرة تختلف عما اعتادت عليه في الماضي، حيث غيرت الاكتشافات العلمية الكثير من الاعتقادات القديمة، وأثرت الوسائل الجديدة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأسرة، وهذا التغير الاجتماعي له خطورته<sup>(29)</sup>

وإذا أردنا الوقوف على الآثار السلبية التي تؤدي إلى الانحراف يمكن

تلخيصها في النقاط التالية:

- اختلال التماسك العاطفي بين الوالدين.
- العلاقة بين الوالدين و الطفل.

- العلاقة بين الطفل وإخوته.
  - والتفكك الأسري الذي يتمثل في:
  - تعدد الزواج وأثره في الطفل.
  - الطلاق وأثره في منحرف الطفل.
  - غياب أو مرض أحد الوالدين.
  - وفاة أحد الوالدين أو كليهما وأثرها على الطفل.
- وكذلك هناك عامل جهل الأسرة بالأساليب التربوية الصحيحة، وقد تأخذ العلاقة بين الوالدين والطفل منحى خاطئاً في عدة حالات أثرت شديداً على حياته النفسية والاجتماعية، بل إنَّها تسهم في تكوين شخصيته، وتتمثل في القسوة في المعاملة، أو الإفراط في التدليل بالإضافة إلى إبداء عدم الرغبة في الطفل.
- 1- الحالة الأولى: تؤدي القسوة في معاملة الطفل في مرحلة الطفولة إلى ردود فعل عدوانية تأخذ أشكالاً من السلوك الغير اجتماعي، بل قسوة أحد الوالدين تلجئه إلى الميل إلى الطرف الآخر، كما أنّ التناقض في المعاملة بين الوالدين يؤدي إلى عدم مقدرته على تحديد المعايير السلوكية المرغوبة، وهذا يؤدي إلى إضعاف قيمه العليا<sup>(30)</sup>
- 2- الحالة الثانية: والتي تظهر فيها الأسرة تدليلاً مفرطاً للطفل، وشدة الحماية له قد تفسده وتجعله عاجزاً عن مقاومة المغريات، أو مواجهة المواقف المختلفة، وغير قادر على تحمل المسؤولية بل وتلجئه في بعض الأحيان إلى الهروب من المنزل أو المدرسة.
- وكثيراً ما يؤدي هذا الأسلوب المفرط في تدليل الطفل إلى تحلّيه بضعف في الشخصية وفقدانه المناعة الروحية ضد تيارات الانحراف الجارفة عند خروجه إلى المجتمع لممارسة حياته الاجتماعية ابتداء من المدرسة.
- 3- الحالة الثالثة: وهي الأخطر تتمثل في الطفل غير المرغوب فيه الذي يعيش في ظلّ مشاعر الكراهية وعدم الرضا، والإحساس بكونه عبأ على الأسرة، أمام تصرفات الوالدين اللاواعية تجاهه، سواء باللامبالاة أو

بانصراف كل منهما إلى ممارسة انشغالاته بعيدا عن مباشرة رعاية أبنائهم، وهذا يوّلد في نفس الطفل إحباطا عاطفيا، وحاجة إلى حنان الوالدين واهتمامهما لإشباع رغبة الأمومة والأبوة في نفسه، وفي غياب ذلك يلجأ إلى البحث عن تعويض نفسي وعاطفي لهذا الجانب، وقد يجد نفسه في طريق مسدود أو بين يدي فئة الانحراف في المحيط الخارجي الذي لجأ إليه.

خامسا: دور وسائل الإعلام في انحراف أو وقاية الأحداث

أ- بالنسبة لدور وسائل الإعلام في انحراف الأحداث، يعود ذلك إلى ما تبثه هذه الوسائل من برامج ملؤها صور العنف والإرهاب، والجريمة، باعتبار أنّ هذه الظواهر معقدة ولها علاقة وطيدة بالتكوين السلي النفسي والاجتماعي والعقلي والثقافي للفرد، وقد أثبتت الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية أنّ وسائل الاتصال تلعب دورا مهما في حدوثها في المجتمع، فقد أجريت أكثر من ثلاثة آلاف دراسة لقياس أثر وسائل الاتصال على تكوين السلوك العدواني ضد الأشخاص والأعمال الإجرامية والانحرافية<sup>(31)</sup>.

ب- أمّا بالنسبة لدور وسائل الإعلام في الوقاية من الانحراف باعتبارها سلاحا ذا حدين، فهو معول هدم، كما أنه أداة بناء، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى استعمالاته والاستفادة منه في الحياة الإنسانية بصفة عامة في شتى المجالات، لأنّ التعرض لوسائل الاتصال حتمية حياتية، وبالتالي هناك إمكانية لتأثير هذه الوسائل ايجابيا على السلوكيات الانحرافية والإجرامية الموجودة لدى بعض أفراد المجتمع، إذ يمكن أن تكون عاملا مغيرا للسلوك يجعل الأفراد يتبنون التقنيات الوقائية ضد الانحراف والجريمة، وذلك بالطرق التالية:

1- تعليم أفراد المجتمع كل ما يتعلق بالنشاطات الانحرافية والإجرامية للوقاية منها.

2- تنظيم حملات إعلامية موجهة لمناطق معينة معروفة بمشاكلها الانحرافية.

3- إشراك المواطنين في عملية التبليغ عن المجرمين<sup>(32)</sup>.

سادسا: سبل معالجة انحراف الأحداث.

هناك أساليب متعددة تمخضت عن الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية، لمعالجة ظاهرة انحراف الأحداث، أهدافها وقائية أي قبل حدوث الانحراف، وعلاجية بعد وقوع الحدث في ظروف الانحراف، وتتمثل هذه الأساليب في ما يلي:

- الأساليب الإنشائية في مواجهة انحراف الأحداث: إذ إنّ الأسرة هي الوسط الأول في تربية الطفل، حيث يقع عليها وظيفة تربية لها أثرها الفعال فيه، وهي مسؤولية التنشئة الاجتماعية وإعداد الناشئين للحياة، والخدمة الاجتماعية البنائية ينبغي أن تبدأ مع مرحلة التكوين في حياة الأسرة، ثم تندرج مع مراحلها المتعاقبة حتى تصل إلى مرحلة الإعفاء<sup>(33)</sup>. وتتمثل صور التنشئة والرعاية فيما يلي:

- نشر مكاتب التوجيه الأسري، ومكاتب الاستشارات الزوجية الملحقة بوحداث شؤون الأسرة، وتعميم مكاتب فحص الراغبين في الزواج، بحيث يعلق توثيق الزواج على تقرير هذه المكاتب أو المصالح بصلاحيات الزوجية من الجانب الصحي.

- إعداد البرامج من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، لتوعية الآباء والأمهات إلى أهمية تنظيم الأسرة، وفعالية الدور الذي تقوم به في التنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالها.

- تهيئة أسباب العمل الشريف أمام القادرين على أدائه بالدخل المناسب، إذ ظهر في بحث الدراسات التطبيقية في ميدان الأسرة للدكتور محمد طلعت عيسى: "أنّ المهن التي يزاوها آباء الأحداث المنحرفين معظمها مهن حقيرة تدر دخلا هزيلا لا يكاد يسد النفقات الضرورية للأسرة، ونتيجة ذلك تضطر الأمهات أيضا إلى العمل في مهن غالبا ما تكون قليلة الدخل<sup>(34)</sup>."

- رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين ظروف الإسكان والتخلص من جوانب الفساد بالأحياء الشعبية بصورة خاصة، والقضاء على

الأمية التي تمثل مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات العربية والإسلامية<sup>(35)</sup>.

ومن الأساليب العلاجية المقترحة من قبل الدارسين للحد من ظاهر الانحراف، تلك الجهود التي يمكن من خلالها تعديل الأوضاع الاجتماعية عن طريق العوامل البيئية والتأثير في السلوك الإنساني المتمثل فيما يلي:

- العلاج البيئي الطبيعي ونظام المراقبة الاجتماعية.
- العلاج في المؤسسات الإصلاحية الداخلية.
- العلاج عن طريق الأسر البديلة.

## خاتمة

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمعات العربية انعكاسا واضحا لمآل الأسرة في العصر الحديث الذي دخلت في تركيبه وتوجيهه العديد من المؤثرات، سواء الداخلية المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأثرت بدورها، وبشكل كبير بالظروف الخارجية المتمثلة في الحياة الدولية التي أضحت فيها العالم قرية صغيرة تتحكم فيها عوامل قوية وجديدة مرتبطة بالدرجة الأولى بالقابلية للتبعية الثقافية والاجتماعية، ناهيك عن التبعية الاقتصادية والحاكاة السياسية، فانفلتت الأسرة العربية المسلمة في ظل هذه المتغيرات من جذورها وأتماطها الأصيلة، مما أدى إلى ذلك الانعكاس على أفرادها وأولهم الأطفال الذين هم أكثر عرضة للانقياد نحو التيارات الشرقية والغربية، بالإضافة إلى التخلي المقنّع للأسرة العربية عن تقاليدها وامتدادها الروحي، عن طريق التفكك والانفصال، وتمجيد الأسرة النواة (المتكونة من الأم والأب والأولاد فقط) مع إتباع بعض السلوكيات في التعامل اليومي، كنظام الخدم في الأسر الخليجية خاصة، وظاهرة الفقر والامية في مجتمعات عربية أخرى، كلّ هذه العوامل أسهمت بقسط كبير في انحراف الأطفال والشباب نحو حياة جديدة قد تصل بهم في بعض الأحيان إلى الإدمان على المخدرات، بل إلى الانتحار في أحيان أخرى، وهذا ما تعاني منه المجتمعات العربية اليوم بعد

تحليلها عن القيم الدينية، والتقاليد الأصيلة في بناء الفرد، والعودة إلى تقديس الأسرة الكبيرة التي تعتبر المؤسسة الأولى للحفاظ على كيان الأمة. لذلك نرى أنه من الضروري الالتفات إلى إعادة النظر في أساليب الحياة الأسرية، وبالدرجة الأولى إلى عوامل التنشئة والتربية لوقاية الأطفال من الانحراف، وتهيئة ما أمكن من العوامل النفسية والاجتماعية للملائمة لبناء الإنسان، ثم إيجاد طرق لمعالجة الأحداث الجانحين أو الذين هم في طريق الانحراف، عن طريق مؤسسات وبرامج ينبغي على الكل المشاركة فيها للحد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، ويمكن طرح بعض الاقتراحات في هذا الصدد تتمثل في الآتي:

- ينبغي وضع مؤسسات وبرامج تسهر على حماية الأحداث الجانحين تحت إطار الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بها الدولة، والمجتمع المدني.
- ينبغي أن يكون هناك إشراف أخصائيين اجتماعيين على الأسر المضطربة أو الأيلة للتفكك، يقوم هؤلاء بدور الأبوين بالتوجيه والرعاية التربوية.
- توفير الرعاية الصحية عن طريق المؤسسات الاستشفائية، وتوفير العلاج اللازم لمن يعانون من الأمراض.
- ينبغي الانتباه إلى الرعاية النفسية، بتوخي طرق الاختبارات النفسية للأحداث المعرضين للانحراف بسبب الظروف التي يعيشون فيها، ومباشرة علاجهم مع مراعاة حالاتهم التعليمية بالاستعانة بأخصائيين نفسانيين.
- ينبغي السهر على توفير الظروف التعليمية للأحداث المعرضين للانحراف، أو الذين تورطوا في الانحراف، بدجهم في مؤسسات تعليمية ومحو الأمية، حسب أعمارهم، إذ هناك نموذج واقعي تبنته الدولة الجزائرية في هذا المجال بفتحها أبواب التعليم لكل المساجين مثلا، الراشدين منهم والأحداث على حد سواء في مؤسسات إعادة التربية أو مراكز حماية الأحداث.
- ضرورة إدماج التربية الدينية في برامج التعليم والتشجيع على أداء الفرائض، نظرا لما لذلك من تأثير إيجابي في تكوين الإنسان.

- كما ينبغي وضع سياسة للرعاية المهنية، كالتدريب على المهنة، والتشغيل، ودفع أجور تشجيعية لما لذلك من وقع إيجابي في النفس.
- ضرورة الالتفات إلى الأنشطة والهوايات التي يستطيع من خلالها الحدث تجنب الكثير من الفراغ، والاضطراب عن طريق ممارسة هواية أو القيام بنشاط رياضي أو إبداعي، كالتشجيع على المطالعة أيضا، الموسيقى، الرسم، التمثيل، الكتابة كمتنفس، وذلك بتوفير مكاتب وأماكن ترفيهية تحتوي على أجهزة حديثة تؤدي الغرض المنوط بها، لتسهم بشكل كبير في بعث الأمل والاطمئنان، ودفع حوافز الخير في نفس الحدث.

### الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) طالب مهدي عبود، المجتمع العربي لمواجهة استراتيجيات أنظمة العولمة، مجلة دراسات، ليبيا، السنة الثالثة، عدد10، 2002، ص 106.
- (2) عبد الواحد مشعل، مظاهر التغير في الأسرة العربية المعاصرة، مجلة دراسات، عدد09، 2002، ص 167.
- (3) المرجع نفسه، ص165.
- (4) موزة غباش، المرأة و التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المستقبل العربي، عدد205، 1996، ص80.
- (5) المرجع نفسه، ص 81.
- (6) المرجع نفسه، ص 81-82.
- (7) عبد الواحد مشعل، المرجع السابق، ص 164.
- (8) المرجع نفسه، ص 166-167.
- (9) المرجع نفسه، ص 167.
- (10) محمد التومي، نظام الأسرة في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر، دت، ص 05.
- (11) علي خذري، اللغة وشخصية الأمة، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، عدد02، 1994، ص 84.
- (12) جلال أمين، العولمة و التنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص 118.
- (13) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فبراير2001، ص 80-81.
- (14) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1990، ص 47.

- (15) عبد الحميد براهيمى، العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الإسلامى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص 203.
- (16) عبد الرزاق الفارس، المرجع السابق، ص 84.
- (17) خيرى خليل الجميلى، السلوك الانحرافى، المكتب الجامعى الحديث، ط 1998، ص 246.
- (18) المرجع نفسه، ص 247.
- (19) السيد على شتا، الانحراف الاجتماعى، الأنماط و التكلفة، الطبعة1- مكتبة الشعاع الفنية، 1999، ص 24.
- (20) المرجع نفسه، ص 24.
- (21) المرجع نفسه، ص 25
- (22) ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العصر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر- دار الكتاب العربى بيروت ص 147.
- (23) مجلة الجامعى، الطفل العربى، العدد السابع سنة 2004، ص 277.
- (24) خيرى خليل الجميلى، السلوك الانحرافى، المكتب الجامعى الحديث، ط 1998، ص 117.
- (25) المرجع نفسه، ص 118.
- (26) المرجع نفسه، ص 120.
- (27) المرجع نفسه، ص 228.
- (28) عدلى سليمان، إسماعيل رياض، الخدمة الاجتماعية مطبعة الاستقلال الكبرى، 1970، ص 255.
- (29) خيرى خليل الجميلى، المرجع السابق، ص 237.
- (30) w.f ogburn. MF. Nim koff, technology and the changing family, Houghton miffin company, boston, newyork, 1965, pp1, 12.
- (31) خيرى خليل الجميلى، المرجع السابق، ص 243.
- (32) عمر عسوس، دور وسائل الاتصال في رفع مستوى الانحراف و الجريمة و الوقاية منهما، دراسات ومقالات، ص 10-11.
- (33) المرجع نفسه، ص 23.
- (34) محمد طلعت عيسى، عبد العزيز فتح الباب، عدلى سليمان، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964، ص 53-77.
- (35) محمد طلعت عيسى، دراسات تطبيقية في ميدان الأسرة، دراسة تفصيلية عن دور وحدات شؤون الأسرة ومكاتب الاستشارات الزوجية في خدمة الفرد، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960، ص 100.
- (36) خيرى خليل الجميلى، المرجع السابق، ص 290.